



الفدرالية المالية في ماليزيا: التحديات والتوقعات "سيف الأزهر روسلي"

بالرغم من أن الدستور الفدرالي في ماليزيا يخصص مسؤوليات واضحة للحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، إلا أن الصلاحية الضريبية الأكبر المخصصة للحكومة الفدرالية أدت إلى المركزية المالية. فالحكومة الفدرالية لديها صلاحية جمع ضرائب الدخل الشخصية وضرائب الشركات وضرائب المبيعات والضرائب التي تنشأ عن الصادرات والواردات. وهناك المزيد من القيود الدستورية على حكومات الولايات فيما يتعلق بالاقتراض، الأمر الذي يترك القليل لكل ولاية في مجال تحصيل عائدات الضرائب، كما أنها شديدة الاعتماد على المنح والقروض الفدرالية بحيث لا تستطيع مباشرة أية زيادة في النفقات الناجمة عن النمو الاقتصادي السريع والنمو المديني. إن عائدات الضرائب من الرسوم والتراخيص وأسعار التقييم والضرائب على المعادن لا تكفي، ببساطة، لتغطية النفقات المعاصرة لحكومة الولاية أو الحكومة المحلية.

ولموازنة هذه المعادلة، يخص الدستور الحكومة الفدرالية بمسؤولية تقديم الخدمات في مجالات الإدارة والدفاع والأمن الداخلي والتعليم والدواء والصحة والعمل والضمان الاجتماعي. وقد تسببت تلك النفقات إلى حد ما في تنمية اقتصادية في الولايات الفدرالية، وقد تشكل مساواة غير مباشرة حيث لا تدفع الولايات مقابل المرافق العامة والبنية التحتية الأساسية، مثل الطرق السريعة والجامعات الرسمية. ولا تفلق حكومات الولايات من احتمال عجز مالي وشيك حيث توفر الحكومة الفدرالية القروض بشكل ثابت لتمويل النقص.

إن وجود تلك الصلاحيات الكبيرة في النظام الضريبي والنفقات يتيح للحكومة الفدرالية البدء في مشروعات هائلة مثل "المشروع القومي للسيارات" و"مشروع الممر فائق السرعة لوسائط الإعلام المتعددة" وإنشاء المركز الفدرالي للإدارة في بتراجايا. ومن المتوقع أن يدفع المشروع القومي للسيارات ماليزيا إلى الأمام في تكنولوجيا تصميم المحركات والمكونات والسيارات. رغم أن التحديات الناتجة عن صناعة السيارات العالمية شديدة المنافسة قد تكون عائقاً. ومشروع الممر فائق السرعة لوسائط الإعلام المتعددة هو مبادرة ماليزيا في صناعة تقنية المعلومات والاتصالات العالمية. وأخيراً، فإن المركز الفدرالي للإدارة في بتراجايا هو مركز جديد يهدف إلى وضع جميع الوزارات والإدارات الكبرى في الحكومة في موقع واحد. وباستخدام التمويل القائم على هيكل الإيجار والشراء، لا تتحمل الحكومة تكلفة التنمية. فمن المتوقع من الشركات التي فازت بعقود بناء أن توفر مصدر رؤوس أموالها. وتمتلك الحكومة الفدرالية صلاحية الاقتراض لتمويل النفقات العامة، على خلاف حكومات الولايات. وفي تلك الحالة، يشكل دفع الإيجار نوعاً من النفقات العامة أيضاً.

ورغم أن حكومة الولاية لا يُسَمَّح لها بالحصول على القروض لتنفيذ المشروعات المتعلقة بالولاية، فإن الدستور الفدرالي لا يمنع قيام الشركات التي تملكها الولاية من جمع الاعتمادات المالية عن طريق قروض البنوك وسندات الدين. وعادة ما ينتج عن الخصخصة في ماليزيا شركات تتحكم بها الحكومة على المستوى الفدرالي ومستوى الولايات ولا تدل على تحول كامل لأصول الحكومة إلى أيدي خاصة. إنها بالأحرى تقدم ثقافة الشركات إلى المظهر الجديد، ولكن أغلب الأسهم تظل مع الحكومة. ومن المتوقع أن تزيد الخصخصة من الكفاءة وتقل النفقات الحكومية. وإذا سارت الأمور بشكل جيد، فقد تتمكن شركة ذات صلة بالحكومة من خلق وظائف جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية الفدرالية. ولكن إذا فشلت الشركة، فإنها تطلب الإنقاذ من الحكومة الفدرالية. وهذا تصرف يزيد العبء على دافعي الضرائب. وقد خاضت الشركات ذات الصلة بالحكومة في مشاريع في

مجالات الرعاية الصحية ومنتجات السيارات والصناعة والمواصلات والعقارات والبناء والمؤسسات المالية والتكنولوجيا والطاقة والإعلام والاتصالات.

وتتوازن الصلاحيات والموارد المالية الممنوحة لحكومات الولايات بصورة دقيقة في الدستور الفدرالي. حيث تقدم "منحة الرؤوس" لكل ولاية بناء على حجم سكانها (رغم أنه يجب إضافة المزيد من المتغيرات للصيغة الحالية) ومنحة لشق الطرق بناء على الحجم الجغرافي لكل ولاية. وهناك أيضاً منح مشاركة الضرائب مثل منح نمو الإيرادات، التي تعكس إيرادات الضرائب من النمو الاقتصادي في كل ولاية. وقد يتأخر دفع الاعتمادات المالية، ولكن التمويل لا ينقطع بشكل تام. وعادة ما يتم شطب القروض الفدرالية لمعظم حكومات الولايات عندما لا يكون لدى الولايات القدرة على الدفع ولا يبدو أنها ستكون مستقلة مالياً في المستقبل القريب.

وقد لا تكون اللامركزية المالية هي الحل للمشكلة المالية في ولايات ماليزيا. ولكن بسبب صغر حجم معظم الولايات، فإن الانتقال إلى "اقتصاديات على مستوى كبير" قد لا يجعل من اللامركزية المالية خياراً جيداً. وبدلاً من ذلك، يمكن مراجعة المنح المقدمة للولايات كل ٥ أعوام بحيث تتمكن حكومات الولايات من الوفاء بوعودها إلى الناخبين، خاصة في برامج مثل منع الاستيطان بوضع اليد وتوفير إسكان مدعوم للفقراء. وهناك مستقبل أكثر إشراقاً فيما يتعلق بالحكومات المحلية، التي تتمتع باستقلال أكبر من حكومات الولايات. حيث يمكن للحكومة المحلية الحصول على قروض من البنوك واستخدام سندات مدعومة بالأصول لتمويل المشاريع التي تعتبر مربحة للمجتمع المحلي. وتمتلك بعض الحكومات المحلية أصولاً عقارية ضخمة يمكن حشدتها لجمع الأموال لتكوين رأس المال.

وهناك مستقبل أكثر إشراقاً فيما يتعلق بالحكومات المحلية، التي تتمتع باستقلال أكبر من حكومات الولايات.

وهناك حاجة كبيرة لفحص الفدرالية الماليزية في سياق حديث حيث ظهرت على الأفق قضايا جديدة في العشرين عاماً الأخيرة. ونظراً لأن الدستور الفدرالي نص على تقديم منح خاصة لولايتي صباح وسراواك عام ١٩٦٧، فمن المتوقع أن يكون قادراً على تنظيم منح جديدة بناء على الحاجات الحالية، والتي تشمل الحاجة إلى معالجة التدهور البيئي في الولايات وقضايا إمدادات المياه المتعلقة بالأنهار التي تتدفق من ولاية إلى أخرى. فمثلاً، أدى الافتقار إلى الأموال في الولايات

لتنفيذ عمليات المراقبة إلى الفشل في وقف القطع غير القانوني للأشجار والتخلص من النفايات السامة في الأنهار، مع أن أعمال الفساد التي قام بها بعض المسؤولين الحكوميين قد ساهمت في تلك المشكلات.

وهناك قضية أخرى وهي المركزية المالية من خلال ممارسة الحكومة مؤخراً تقليل الدعم للبتروول، والتي تسببت في نقمة وسخط شعبيين. وسيتم إنفاق هذا الدعم الذي يتم توفيره (وهو ١,٢ مليار دولار أمريكي أو ٤,٤ مليار رنجت ماليزي) على تحسين نظام المواصلات الحالي والبنية التحتية. ولكن كيفية توزيع الأموال على الولايات والوكالات الفدرالية ستتطلب المزيد من المشاورات بين المسؤولين في جميع مستويات الحكومة، بالرغم من أن الحكومة الفدرالية لا تزال تمتلك اليد العليا في اتخاذ القرار النهائي. وبعيدا عن الزيادة في أسعار الوقود التي نشأت عن التحرك لتخفيض نفقات الحكومة، فإن الزيادة الوشيكة في تعريفة الكهرباء في الشهور القادمة تبرهن السيطرة الحاسمة للحكومة الفدرالية على شركات المرافق العامة، وبالتالي مركزية الفدرالية المالية في ماليزيا.

والفدرالية في ماليزيا قادرة إلى حد ما على تعزيز حكومة فدرالية مستقرة، بالرغم من أنها لم تحرز نتيجة ممتازة على مستوى الولايات. وتوفر الصلاحية الضريبية الاستثنائية الممنوحة للحكومة الفدرالية في ماليزيا أداة فعالة لضمان الحكم السياسي طويل الأمد لأي حزب سياسي ينتخب لتشكيل الحكومة. وإحدى قوى موازنة هذه الصلاحية ستكون الحوارات والمشاورات المستمرة بين الأحزاب السياسية في البرلمان والمجالس التنفيذية في الولايات، التي يجب أن تتم بحماس وإخلاص.